وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 22 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

تراجع صادرات نفط أوبك+ متأثرة بقيود الحد الأقصى للأسعار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت صادرات النفط الخام من أوبك + بشكل كبير في الأيام الخمسة عشر الأولى من شهر أغسطس، حيث جاء معظم الانخفاض من روسيا. وقد يكون الانخفاض في الصادرات بسبب تجاوز الأسعار للحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل واستهداف روسيا لصادرات النفط الخام.

ومع تقليص المملكة العربية السعودية أيضًا لصادرات النفط الخام، من المتوقع أن تصل مستويات النفط عبر البحار إلى أدنى نقطة في السنوات الخمس الماضية، مما يؤدي إلى تشديد ظروف السوق وارتفاع أسعار النفط.

وفي يوليو، استحوذت الصين والهند على حوالي 2.6 مليون برميل في اليوم من 4.5 ملايين برميل في اليوم. وهذا يعني أن الكمية المتبقية 1.9 مليون برميل في اليوم ستتأثر. وبسبب الضيق الحاصل في الخام الحامض، تقلص الفارق بين الأورال وخام برنت بشكل كبير.

وتم تحديد سقف السعر عند 60 دولارًا للبرميل، لذلك قد يكون الانخفاض في صادرات النفط الخام نتيجة لانتهاك الأسعار لهذا الحد الأقصى. بالإضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى البيان أن روسيا بدأت أخيرًا في استهداف صادرات النفط الخام. تزامن ذلك، مع خفض الإنتاج السعودي الموسع إذ مددت المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، خفض إنتاجها الطوعي من النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا حتى نهاية سبتمبر. وتم تنفيذ الخفض الأولي في يوليو حتى أغسطس وتم تمديده لاحقًا مع إمكانية تمديد وتعميق المزيد.

وكان تأثير هذه الأحداث الجيوسياسية على سوق النفط فوريًا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع جوش يونغ، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة بايسون انتريست، وهي شركة استثمار بارزة في مجال النفط والغاز، ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض إمدادات النفط. ويعتقد يونغ أنه خلال السنوات الخمس المقبلة، ستظل أسعار النفط متقلبة وستستمر في الارتفاع.

وتراجع صادرات النفط السعودي الخام هذا الشهر حيث إن صادرات الخام السعودي ستنخفض إلى نطاق 5.8 ملايين برميل في اليوم بعد إعلان الخفض الطوعي بمقدار مليون برميل في اليوم. ومع توقع حدوث مليون برميل أخرى في اليوم في سبتمبر، سيستمر النفط العالي عبر البحار في الاتجاه الهبوطي، وإذا ظلت صادرات الخام الروسية أقل من 4.5 مليون برميل في اليوم، فعندئذ سيكون هناك رياح خلفية لأسعار نفط أعلى بكثير.

وارتفعت الفوارق بين الشحنات الفورية من الشرق الأوسط في الأيام العديدة الماضية مع اقتناص المشترين في الصين للإمدادات. وفي بحر الشمال، شهدت نافذة تداول حيوية موجة من العطاءات، بينما اشترى التجار الآسيويون أيضًا ملايين البراميل من الخام الأمريكي. وتلك إشارات على أن الدورة الأخيرة بدأت في بداية قوية، حتى مع ارتفاع أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في ستة أشهر الأسبوع الماضي.

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي زادت فيه هوامش التكرير -الأرباح التي يحققها المعالجون من شراء النفط الخام وصناعة الوقود- في الأسابيع الأخيرة. وقالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن استهلاك النفط العالمي ارتفع إلى مستوى قياسي في يونيو ومن المتوقع أن يرتفع أكثر في المتوسط في وقت لاحق من العام.

وارتفع خام برنت في لندن بنسبة 20 ٪ تقريبًا منذ أواخر يونيو، حيث أطالت المملكة العربية السعودية وروسيا القيود الطوعية للإمدادات وزيادة تشديد أسواق النفط الدولية. وقال جيوفاني ستونوفو المحلل لدى يو.بي.اس جروب إيه جي «الدافع وراء الضيق هو خفض الإنتاج السعودي حيث تبحث المصافي عن براميل بديلة». «ويظل الطلب قوياً في أجزاء كبيرة من آسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وفي الغالب مختلط في أوروبا».

أظهرت أحدث بيانات جمركية صينية أن واردات الصين من النفط الخام في يوليو تراجعت 18.8 بالمئة عن الشهر السابق إلى أدنى معدل يومي منذ يناير مع خفض المصدرين الرئيسيين الشحنات الخارجية واستمرار نمو المخزونات المحلية. وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك أن إجمالي شحنات الخام إلى أكبر مستورد للنفط في العالم في يوليو بلغ 43.69 مليون طن متري أو 10.29 مليون برميل يوميا. وسجلت واردات يونيو 12.67 مليون برميل يوميا كثاني أعلى مستوى على الإطلاق.

ومع ذلك، كانت واردات النفط أعلى بنسبة 17 ٪ من 8.79 ملايين برميل يوميًا في العام السابق، وهي الفترة التي تعرض فيها الاقتصاد الصيني لضربة بسبب تفشي فيروس كورونا على نطاق واسع وعمليات الإغلاق الواسعة. وبلغ إجمالي واردات الخام للأشهر السبعة الأولى من العام 325.8 مليون طن متري، بزيادة 12.4 ٪ عن نفس الفترة من عام 2022.

وكان الانخفاض (على أساس شهري) مدفوعًا بانخفاض الواردات من أكبر ثلاث دول مصدرة للخام، وهي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا، التي خفضت الصادرات وسط أهداف إنتاج منخفضة وارتفاع الطلب المحلي. وتجاوزت مخزونات النفط الخام البرية في الصين 1.02 مليار برميل في نهاية يوليو، وأن الارتفاع المستمر في هذه المخزونات قد يسمح لمصافي التكرير الصينية بإبطاء مشترياتها في الأشهر المقبلة.

وعلى الرغم من الخفض، من المتوقع أن تزود المملكة العربية السعودية بأحجام كاملة من النفط الخام في سبتمبر بموجب عقود مع مشترين آسيويين. وقالت أرامكو السعودية في وقت سابق في أغسطس انها رفعت سعر البيع الرسمي لنفطها الخام العربي الخفيف إلى آسيا بمقدار 0.30 دولار للبرميل لشهر سبتمبر، إلى 3.50 دولارات فوق متوسط عمان / دبي. كما رفعت أرامكو سعر خامها العربي الخفيف إلى أوروبا بمقدار دولارين للبرميل، لكنها تركت خامها للولايات المتحدة كما هو عند 7.25+ دولار مقابل أسكي لشهر سبتمبر.

كما عززت تخفيضات الإنتاج سوق النفط، ومنذ أكتوبر من العام الماضي، أعلنت منظمة أوبك + تخفيضات الإنتاج التي تجاوزت 5 ملايين برميل يوميًا حتى سبتمبر 2023، كما يشير آندي ليبو من ليبو أويل أسوشيتس. ويشير بنك جولدمان ساكس إلى أن سوق النفط العالمية سقطت في عجز في العرض في يوليو بعد أن كانت، في المتوسط، في فائض يبلغ حوالي 600 ألف برميل يوميًا مقارنة بالعام السابق.

بينما رفع بنك وول ستريت تقديراته للطلب على النفط بنحو 550 ألف برميل يوميا ويتوقع أن يرتفع المعروض في 2023 بنحو 175 ألف برميل يوميا. وحافظ البنك على توقعاته البالغة 86 دولارًا للبرميل لبرنت في ديسمبر 2023، ويتوقع أن ترتفع الأسعار إلى 93 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من العام المقبل مع استمرار عجز الإمدادات.

وأضاف البنك، «لكن الزيادة الكبيرة في الطاقة الفائضة لأوبك خلال العام الماضي والعودة إلى النمو في المشاريع البحرية الدولية وتراجع تكاليف إنتاج النفط في الولايات المتحدة تحد من ارتفاع الأسعار».

وكانت أسعار النفط ثابتة على مدى خمسة أسابيع متتالية من المكاسب، وكانت أيضًا مهيأة لتحقيق مكاسب ممتازة في يوليو، حيث دعت علامات تقلص الإمدادات العالمية هذا العام إلى مزيد من المراكز الطويلة في أسواق النفط الخام. ولكن يبدو أن هذا الارتفاع متوقف الآن، وسط استمرار المؤشرات على ضعف الأوضاع الاقتصادية في الصين. وكانت الأسواق تنتظر أيضًا المزيد من الإشارات على الاقتصاد الأمريكي من بيانات الوظائف غير الزراعية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من الأسبوع.

وخفضت أوبك + إنتاجها من النفط الخام إلى أدنى مستوى في عامين تقريبًا في يوليو مع بدء خفض طوعي كبير من قبل المملكة العربية السعودية، وفقًا لمسح بلاتس أجرته ستاندرد آند بورز جلوبال. وأدى الخفض السعودي الأخير وكذلك الاضطرابات في كازاخستان ونيجيريا إلى تعويض المكاسب في إيران والعراق، مما ساهم في انخفاض إنتاج أوبك + بنحو مليون برميل يوميًا على أساس شهري.

ووجد المسح أن أعضاء أوبك الـ13 ضخوا 27.34 مليون برميل في اليوم، بينما أضافت روسيا وثمانية حلفاء آخرين 13.06 مليون برميل في اليوم بإجمالي 40.40 مليون برميل في اليوم. وكان هذا هو الأدنى منذ أغسطس 2021، عندما كانت التخفيضات الرئيسية التي تم تنفيذها أثناء الوباء لا تزال قيد التراجع.

ومع تعثر أجزاء كثيرة من الاقتصاد العالمي الآن على قدم وساق، عاد تحالف أوبك + إلى استراتيجية تقييد العرض القوي لدعم انخفاض أسعار النفط، حيث أعلن العديد من الأعضاء عن 1.2 مليون برميل في اليوم في التخفيضات الجماعية من مايو حتى نهاية العام، وأعلنت المملكة العربية السعودية من جانب واحد عن خفض إضافي قدره مليون برميل في اليوم لشهر يوليو، والذي تم تمديده حتى سبتمبر.

ووجد المسح أن المملكة العربية السعودية خفضت إنتاجها إلى 9.05 مليون برميل في اليوم - وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2021. ولم يكن الانخفاض حادًا مثل التخفيضات التي تعهدت بها، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 940 ألف برميل في اليوم مقارنة بأحجام يونيو.

النفط يرتفع مع تقلص المعروض العالمي وانخفاض صادرات أكبر المنتجين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين وسط تقلص المعروض العالمي مع انخفاض الصادرات من السعودية وروسيا، مما عوض المخاوف المزعجة بشأن نمو الطلب العالمي وسط ارتفاع أسعار الفائدة.

وارتفع خام برنت 61 سنتا إلى 85.41 دولارًا للبرميل، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 81.88 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 63 سنتًا. وينتهي عقد الخام الأميركي لشهر سبتمبر يوم الثلاثاء وزاد عقد أكتوبر الأكثر نشاطًا 56 سنتًا إلى 81.22 دولارًا للبرميل.

وقطعت الأسعار القياسية للشهر الأمامي سلسلة مكاسب استمرت 7 أسابيع الأسبوع الماضي لتسجل خسارة أسبوعية بنحو 2 % بعد تعزيز الدولار الأميركي على خلفية احتمال أن تظل أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول، مع تفاقم أزمة العقارات في الصين مما زاد من المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

وقال وارن باترسون، رئيس أبحاث السلع في آي إن جي: «ما زلنا نرى توازنًا ضيقًا للنفط في الفترة المتبقية من العام، مما يشير إلى أن الأسعار لا تزال لديها مجال للارتفاع». كما قال، كذلك، «يبدو أن الدولار يأخذ قسطا من الراحة إلى حد ما، مما سيوفر بعض الدعم»، وعادة ما تتحرك أسعار النفط بشكل عكسي بالنسبة للدولار الأميركي، حيث يؤدي ضعف الدولار إلى جعل مشتريات النفط أقل تكلفة لحاملي العملات الأخرى ويؤدي إلى زيادة الطلب.

وقال ستيفانو جراسو، كبير مديري المحفظة في فانتيدج في سنغافورة، نقلاً عن بيانات أولية من شركة كبلر لتتبع السفن، إن الإمدادات تتقلص، مع استمرار انخفاض صادرات أوبك + الخام للشهر الثاني في أغسطس، وقال جراسو «العرض الكلي ينخفض والطلب يرتفع»، «وما لم يكن هناك ركود ويتباطأ الطلب أو ينخفض، فإن أوبك + هي المسيطرة».

ويعتمد أكبر مستورد للخام في العالم على مخزونات قياسية تراكمت في وقت سابق من هذا العام مع تقليص المصافي الصينية لمشترياتها بعد تخفيضات الإمدادات من قبل أوبك +، مما دفع الأسعار العالمية إلى تجاوز 80 دولارًا للبرميل.

وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن شحنات السعودية إلى الصين في يوليو تراجعت 31 % عن يونيو بينما ظلت روسيا بخامها المخفض أكبر مورد للعملاق الآسيوي. وفي الوقت نفسه، عززت المصافي الصينية صادرات المنتجات المكررة في يوليو، مدفوعة بهوامش التصدير القوية.

وفي الولايات المتحدة، انخفض عدد منصات النفط العاملة، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار خمسة إلى 520 الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022، وفقًا لتقرير بيكر هيوز يوم الجمعة.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، متجاهلة إلى حد كبير خفض سعر الفائدة المخيب للآمال من الصين المستورد الرئيسي حيث دعم احتمالية تشديد الإمدادات التوقعات.

وأدت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين وارتفاع أسعار الفائدة الأميركية إلى خسائر فادحة في أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الماضي، مما أبعدها عن أعلى مستوياتها في 2023 وشهدت أيضًا سلسلة مكاسب استمرت سبعة أسابيع.

لكن احتمال تقلص الإمدادات، بعد تخفيضات كبيرة في الإنتاج من السعودية وروسيا هذا العام، ساعد في الحفاظ على مستوى أدنى من الأسعار.

وخفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة الرئيس للقرض لمدة عام بمقدار 10 نقاط أساس إلى 3.45 %، في حين تم ترك سعر الفائدة الرئيس للقرض لمدة خمس سنوات، والذي يستخدم لتحديد تكاليف الرهن العقاري، عند 4.20 %، وخيبت هذه الخطوة توقعات السوق بخفض 15 نقطة أساس في كل معدل، وأشارت إلى أن البلاد لديها مجال محدود لتيسير السياسة النقدية بشكل أكبر.

ويأتي الخفض يوم الاثنين في الوقت الذي أظهرت فيه مجموعة من المؤشرات الأخيرة أن أكبر مستورد للنفط في العالم يكافح مع تباطؤ التعافي الاقتصادي بعد كوفيد، والذي يبدو أنه قد قلل من الطلب على النفط في الشهر الماضي. وأظهرت البيانات الأخيرة أن واردات الصين من النفط تراجعت من مستويات قياسية قريبة في يوليو.

وتعهد بنك الشعب الصيني بتطبيق المزيد من تدابير السيولة لدعم النمو، وكذلك المساعدة في إخراج الاقتصاد الصيني من الاتجاه الانكماشي. لكن عدم وجود تغييرات في معدل الرهن العقاري أثار أيضًا مخاوف بشأن تفاقم أزمة العقارات في الصين، حيث يواجه عدد كبير من المطورين الرئيسيين تخلفًا عن سداد الديون بسبب تباطؤ المبيعات والبناء.

ويطالب المستثمرون الآن بمزيد من الإجراءات المستهدفة لدعم القطاع، على الرغم من أن المحللين يقولون إن مثل هذا السيناريو يبدو غير مرجح حيث تحاول الصين الحد من اعتمادها الاقتصادي على العقارات.

ولا يزال نقص المعروض من النفط والطلب الأميركي الثابت يدعمان النفط. لكن في حين تراجعت أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي، إلا أنها لا تزال تتداول أعلى بنسبة تتراوح بين 2 % و3 % لعام 2023، حيث تبدو التوقعات قوية أيضًا بعد تخفيضات الإنتاج الكبيرة من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا.

وقال أكبر منتجي النفط في العالم، السعودية إن تخفيضات الإنتاج الأخيرة ستمتد حتى نهاية سبتمبر على الأقل - وهو سيناريو من المتوقع أن يحد من إمدادات الخام بنحو 70 مليون برميل على مدار 45 يومًا. وحافظت احتمالية شح

الإمدادات على مستوى منخفض إلى حد كبير تحت أسعار النفط الخام، حيث يتوقع المحللون أن تظل الأسعار مرتفعة نسبيًا للفترة المتبقية من العام.

كما أشار استهلاك الوقود القوي في الولايات المتحدة، لا سيما خلال موسم الصيف المليء بالسفر، إلى تشديد الأسواق. ومع ذلك، فقد توترت توقعات الطلب الأميركي إلى حد ما بسبب احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة.

في وقت ظلت أظهرت بيانات حكومية صينية يوم الأحد أن روسيا ظلت أكبر مورد للخام للصين في يوليو رغم تراجع الشحنات الروسية من أعلى مستوياتها على الإطلاق بفعل تخفيضات ضيقة وزيادة الطلب المحلي الذي يعوق الصادرات. وارتفعت الواردات من روسيا بنسبة 13 % عن نفس الشهر من العام الماضي إلى 8.06 مليون طن متري في يوليو، أو 1.9 مليون برميل يوميًا، وفقًا لبيانات الإدارة العامة للجمارك.

وفي الأشهر السبعة الأولى من العام، ارتفع الواردات الروسية بنسبة 25 % عن العام السابق إلى 60.66 مليون طن. وانخفضت الشحنات من المملكة العربية السعودية، عند 5.65 مليون طن، بنسبة 14 % عن العام السابق و31 % عن يونيو.

وكان من المتوقع أن تنخفض الصادرات السعودية إلى شركات التكرير الآسيوية في يوليو، حيث رفعت الرياض سعر البيع الرسمي لشهر يوليو لخامها العربي الخفيف الرئيسي للمشترين الآسيويين إلى أعلى مستوى في ستة أشهر. وأعلنت السعودية أيضا عن خطط لخفض إضافي للإنتاج في يوليو، لخفض الإنتاج إلى 9 ملايين برميل يوميا من 9.96 مليون برميل يوميا في يونيو.

وعلى الرغم من استمرار العقوبات الغربية وفرض حد أقصى لسعر الشحنات الروسية، تم تداول الخام الروسي من الدرجة الأولى بشكل متزايد بالقرب من الدرجات القياسية، حيث أدى الطلب القوي من المشترين الهنود والصينيين إلى تآكل خصم العقوبات.

وتم تسعير شحنات خام إيسبو الروسي للتسليم في يوليو بخصم يتراوح بين 5 و 6 دولارات للبرميل مقارنة بمعيار خام برنت، مقابل 8.50 دولارات مقابل خام برنت للشحنات التي تم تسليمها في مارس، وفقًا لمصادر تجارية.

وكان من المتوقع أيضًا أن يؤدي الطلب المحلي القوي في روسيا إلى انخفاض إجمالي في الصادرات الروسية. وتشير التقديرات إلى أن الشحنات من الموانئ الغربية الروسية في يوليو ستنخفض بنسبة 18 % على أساس شهري، مما يعكس الطلب المحلي المتزايد على التكرير.

وتستخدم المصافي الصينية تجار وسطاء للتعامل مع الشحن والتأمين على الخام الروسي لتجنب انتهاك العقوبات الغربية. وشهد الموردون البديلون نمو حصصهم لتعويض انخفاض الشحنات السعودية والروسية. ونمت شحنات أنجولا 27 بالمئة عن الشهر السابق إلى 574.581 برميلا يوميا في يوليو.

واستمرارًا لاتجاه الشهر السابق، قفزت الصادرات الأميركية إلى الصين خمسة أضعاف مقارنة بالعام السابق على الرغم من التوترات الجيوسياسية، حيث يستمر إنتاج خام غرب تكساس الوسيط في الارتفاع وسط تخفيضات الإمدادات في أوبك +. وبلغ إجمالي شحنات الخام الأميركية إلى الصين 161.275 برميلًا يوميًا في يوليو، بانخفاض من 742.824 برميلًا يوميًا في يونيو مع تقلص هوامش المراجحة.

وزادت الواردات من ماليزيا 16 بالمئة عن العام السابق إلى 911926 برميلا يوميا في يوليو. وغالبًا ما تستخدم ماليزيا كنقطة وسيطة للبضائع الخاضعة للعقوبات من إيران وفنزويلا.

محللون: الطلب على النفط صامد رغم العوامل المعاكسة ومخاوف تراجع الاقتصاد الصيني

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام مع ميل إلى الارتفاع في بداية تعاملات الأسبوع، وذلك عقب تسجيل أول خسارة أسبوعية له منذ منتصف يونيو في الأسبوع الماضي.

ورجح بنك «ستاندرد تشارترد» أن التشديد الحاد في المخزونات للنصف الثاني من 2023 بدأ ينتشر في الأسواق المادية، حيث يمكن أن يصل النفط إلى أعلى مستوى عند 100 دولار للبرميل في الربع الرابع، بينما عدت شركة رابيدان إنرجي أن سوق النفط في حركة صعودية وتتجه جيدا إلى نطاق 90 دولارا للبرميل.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون: إن قوة الدولار الأمريكي كان لها تأثير في حركة أسعار السوق الأوسع نطاقا، وأنه يبدو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي منفتح على رفع محتمل آخر في سعر الفائدة المستهدف.

وأوضح المختصون أن مخاوف الطلب تجددت، حيث تم تقويض النظرة المستقبلية للاقتصاد الصيني بسبب عديد من حالات التخلف عن السداد من قبل اللاعبين العقاريين الكبار، حيث يواجه ثاني أكبر اقتصاد في العالم تمحيصا دقيقا بشأن قدرته على إعادة تعزيز النمو، لافتين إلى أنه قد يكون هذا قد ساعد على إعاقة التوقعات هناك.

ولفت المختصون إلى أنه بالنظر إلى التطورات المتلاحقة في سوق النفط الخام ستتم مراقبة تقارير المخزون من معهد البترول الأمريكي ووكالة معلومات الطاقة الأمريكية من كثب هذا الأسبوع بحثا عن أدلة على ضيق سوق النفط الخام، حيث شهد كلا القياسين انخفاضا ملحوظا في الآونة الأخيرة، لكن مع انخفاض السعر قد يكون من الممكن تراكم المخزونات.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية: إن تقلبات سوق النفط مستمرة في ضوء سيطرة حالة عدم اليقين، لافتا إلى أنه بعد سبعة أسابيع متتالية من المكاسب انخفضت أسعار النفط هذا الأسبوع على مدار ثلاثة أيام متتالية بعد أن أعلنت الصين مجموعة أخرى من البيانات الاقتصادية الضعيفة.

ورجح أن مشكلات الصين والاقتصاد الأوروبي الضعيف أدت إلى تشديد متواضع في سوق النفط منذ يونيو الماضي، مضيفا أنه مع تشديد العرض، فإن التحدي الرئيس لسوق النفط هو ما إذا كانت الصين ستحقق انتعاشا اقتصاديا حقيقيا لدعم المعنويات وتلبية توقعات الطلب.

ويرى، ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة، أن الطلب على النفط صامد على الرغم من وجود بعض العوامل المعاكسة، حيث أكدت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير أنه على الرغم من المخاوف المستمرة بشأن تراجع الاقتصاد الصيني، سجل الطلب العالمي على النفط مستوى قياسيا في يونيو ويسير بالفعل في طريقه لتسجيل رقم قياسي آخر في أغسطس.

وأشار إلى أن تخفيضات إنتاج النفط القياسية من جانب تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية تقلص المعروض النفطي وتعزز الأسعار، بالتوازي مع القوة المستمرة المتوقعة في الطلب، كما من المرجح أن تؤدي إلى تسارع وتيرة السحب من المخزونات النفطية لبقية العام الجاري.

أما ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، فيرى أن الطلب على النفط الخام والوقود مبشر باستمرار النمو، موضحا أن الطلب على الوقود في أوروبا قوي، خاصة في فصل الصيف، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الطلب الأوروبي على البنزين ارتفع بنسبة 3 في المائة على أساس سنوي في يونيو، وبنسبة 5 في المائة سنويا في يوليو إلى أعلى مستوى منذ 2011.

ونوه إلى بيانات صادرة عن بنوك استثمارية دولية ترى أن الطلب الأمريكي على النفط سيكون ثابتا إلى حد كبير على أساس سنوي، موضحا أن الأسابيع القليلة الماضية شهدت بعض التراجع في الطلب الذي قد يكون بسبب ارتفاع أسعار البنزين، معتبرا أن الأساسيات البناءة تعني مزيدا من القوة في الأشهر المقبلة.

بدورها، تقول تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط: إن التكنولوجيا تعمل على تغيير كل مجال من مجالات صناعة النفط والغاز مع تعظيم الفوائد عديدة للتحول الرقمي الذي من الضروري أن تلتزم الشركات بتحديث الأنظمة القديمة ودمج التقنيات الجديدة.

وأضافت، أن التحول الرقمي لديه القدرة على التأثير بشكل كبير في صناعة النفط والغاز، حيث يمكن أن يؤدي إلى استكشاف وإنتاج النفط والغاز الذي يدمج التقنيات المتقدمة، مثل أجهزة الاستشعار وتحليلات البيانات الضخمة، إضافة إلى تحسين الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في عمليات الحفر والإنتاج إلى جانب تبسيط سلاسل التوريد الخاصة بها وتحسين أداء المصافي.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، إذ سجل خام برنت زيادة بـ75 سنتا إلى 85.55 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 80 سنتا إلى 82.05 دولار للبرميل.

وينقضي أجل عقود خام غرب تكساس الوسيط لسبتمبر اليوم، وارتفعت عقود أكتوبر الأكثر نشاطا 73 سنتا إلى 81.39 دولار للبرميل.

وتسحب الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، مستويات قياسية من المخزونات جمعتها في وقت سابق هذا العام، إذ تقلص المصافي الصينية المشتريات بعد تخفيضات في الإمدادات طبقتها منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤها «أوبك+»، ودفع هذا أسعار النفط إلى تجاوز 80 دولارا للبرميل.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 86.46 دولار للبرميل، الجمعة، مقابل 86.17 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس: إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب تراجعات سابقة عدة، وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 88.97 دولار للبرميل.

مشترو الغاز الصينيون يتوسعون في لندن وسنغافورة.. سوق تزداد تقلبا الاقتصادية

بدأ مستوردو الغاز الطبيعي المسال في الصين بإنشاء أو توسيع مكاتب تجارية في لندن وسنغافورة، من أجل إدارة محافظ الاستيراد المتنامية والمتنوعة بشكل أفضل في سوق عالية تزداد تقلبا.

ويضع تعزيز الوجود التجاري المستوردين الصينيين في منافسة مباشرة مع شركات عالمية لها ثقل كبير، مثل: شل وبي. بي وإكوينور وتوتال إنرجيز، في السوق التي قالت وكالة الطاقة الدولية إن حجمها ارتفع إلى المثلين ليصل إلى 450 مليار دولار العام الماضي.

وعزز نحو عشر شركات صينية فرقها التجارية أو أنشأت مكاتب جديدة، وصارت «إي.إن.إن» للغاز الطبيعي الخاصة وشركة الصين الوطنية للنفط البحري «سينوك» التي تديرها الدولة أحدث الشركات التي تعتزم فتح مكاتب في لندن، كما فتحت «تشاينا جاس» القابضة للمرافق عمليات في سنغافورة، وفقا لمسؤولين في الشركات ومتعاملين نقلت تصريحاتهم «رويترز».

وقال متعاملون ومحللون «إن مستوردي الغاز الصينيين زادوا أيضا عقود الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل مع الموردين في قطر والولايات المتحدة بنحو 50 في المائة منذ أواخر 2022، إلى أكثر من 40 مليون طن سنويا، مع وجود خطط لاستيراد مزيد من الكميات من البلدين وكذلك من عُمان وكندا وموزمبيق».

وأوضح توبي كوبسون رئيس قسم التجارة العالمية في شركة ترايدنت للغاز الطبيعي المسال المقيم في شنغهاي «سنشهد نقلة نوعية في الشركات الصينية من كونها مستوردة أكثر من مصدرة، إلى أن تصبح من الأطراف التجارية الرئيسة على المستويين الدولي والمحلي».

وقال «إن شركات: بتروتشاينا وسينوبك وسينوكيم جروب وسينوك التي تديرها الدولة تجري تداولات كبيرة بشكل نشط للاستفادة من محافظها طويلة الأجل».

وتتنافس الصين مع اليابان على أن تصبح أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، لكن ليس من الواضح مقدار الفائض أو الكميات الأخرى التي قد تكون متاحة للتداول للشركات الصينية.

واستوردت «بتروتشاينا إنترناشونال» أو تعاملت في نحو 30 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال العام الماضي، والشركة هي الذراع التجارية لـ«بتروتشاينا» وأكبر تجار الغاز في الصين بفريق عالمي يضم 100 فرد في بكين وأربعة مكاتب دولية أخرى.ورفض تشانج ياويو، الرئيس العالمي لتعاملات الغاز الطبيعي المسال في «بتروتشاينا إنترناشونال»، التعليق على حجم تداول الشركة، لكنه قال «إن التداول جزء من الإستراتيجية العامة للشركة». وأضاف تشانج «لا يزال تأمين الإمدادات في صميم أنشطة أعمالنا، وتشكل القدرة التجارية أحد عوامل التمكين، لمساعدتنا على التعامل بشكل أفضل مع تقلبات السوق».

بحلول 2026 من المتوقع أن تتعاقد الشركات الصينية على استيراد ما يزيد على 100 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال. وتقول «بوتينا آند بارتنرز» للاستشارات «إن هذا من الممكن أن يعني فائضا يصل إلى ثمانية ملايين طن في ذلك العام»، بينما ترى تقديرات وكالة آي.سي.آي.إس للتسعير أن هذا سيعني عجزا من خمسة إلى ستة ملايين طن.

وفي كلتا الحالتين يوفر الإنتاج المحلي الصيني المتزايد إلى جانب مزيد من إمدادات الغاز عبر الأنابيب من آسيا الوسطى وروسيا ما يكفي من إمدادات الوقود الأساسية التي يمكن لشركات الغاز الصينية تداولها أو مبادلتها مع محافظ سلع أمريكية ومن دول أخرى عند بدء عملية المراجحة أو عندما يكون ذلك منطقيا في السوق.

كما قال جيسون فير، رئيس قطاع معلومات الأعمال في «بوتين آند بارتنرز»، «يمكنني أن أتوقع أن تصبح الصين بائعا موسميا لمناطق، مثل: جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابان، وكذلك لأوروبا».

وتبرم عقود الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة على أساس التسليم على ظهر السفينة وعلى أساس مفتوح مع عدم وجود قيود على الوجهة، وتتوقع «ريستاد إنرجي» لاستشارات الطاقة أن تستحوذ الولايات المتحدة على ربع العقود الصينية طويلة الأجل بحلول عام 2030.

إضرابات مرتقبة في أستراليا تذبذب أسعار الغاز .. الإمدادات بعيدة للغاية عن التراجع الاقتصادية

يستعد مستوردو الغاز الطبيعي المسال في آسيا لمزيد من التذبذب في أسعار الغاز الطبيعي المسال في الوقت الذي هددت فيه نقابات عمالية أسترالية بإضراب عن العمل في منشآت لإسالة الغاز إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الأجور مع الشركات المشغلة.

وقال تجمع أوف شور ألیانس، الذي يمثل نقابتين عماليتين رئيستين في أستراليا، مطلع الأسبوع: إن العمال في محطة نورث ويست شيلف لتصدير الغاز الطبيعي المسال في أستراليا سيشاركون في الإضراب إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع شركة وود ساید إنيرجي جروب الأسترالية للنفط والغاز بحلول الأربعاء المقبل.

وأضاف التجمع أن الإضراب يمكن أن يبدأ في 2 سبتمبر المقبل. وأكدت «بلومبيرج» أن التهديد بالإضراب أثر في أسواق الغاز الطبيعي في العالم خلال الشهر الحالي، حيث ارتفعت الأسعار في كل من أوروبا وآسيا رغم أن الإمدادات بعيدة للغاية عن احتمالات التراجع.

ويتوقع المتعاملون في سوق الغاز الطبيعي المسال بسنغافورة بعض التذبذب في الأسعار خلال الأسبوع الحالي مع استمرار المفاوضات وتطور الموقف. وقال توم مارزيتش مانسر رئيس إدارة تحليل أسواق الغاز في شركة آي.سي.آي.إس في لندن: إن «احتمال حدوث إضراب أصبح على بعد خطوة من التحقق، ويمكن أن يؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار، كل العيون ستتجه نحو الموعد النهائي الأربعاء انتظارا للقرار». وقال بعض التجار إنه حتى اليوم لم يتم تأجيل ولا إلغاء أي شحنات غاز مسال من أستراليا، كما أن المشترين الآسيويين لم يندفعوا للبحث عن بدائل للغاز الأسترالي. وأوقف بعض المشترين الآسيويين شراء الشحنات الفورية من الغاز المسال بسبب الارتفاع الحالي في الأسعار، وقرروا انتظار تراجعها مجددا. وأشارت «بلومبيرج» إلى أن أي إضراب عمالي في أستراليا يمكن أن يخفض إمدادات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية بنسبة 10 في المائة. وفي حين تعتمد أوروبا على استيراد الغاز المسال من أستراليا، فإنها ستحتاج إلى الدخول في منافسة مع الدول الأخرى المستهلكة للغاز في آسيا للعثور على شحنات بديلة للغاز الأسترالي.

خريطة طريق روسية لتحويل الغاز من مصنع «سخالين - 2» إلى كامتشاتكا الاقتصادية

وافقت روسيا على خريطة طريق لتحويل الغاز إلى منطقة كامتشاتكا في أقصى شرق البلاد، تشمل جلب الغاز الطبيعي المسال من مصنع «سخالين - 2» الروسي، بحسب ما ورد في وثيقة ضمن قاعدة البيانات القانونية الحكومية.

وأفادت وكالة «بلومبيرج» للأنباء، أمس، بأن خريطة الطريق، التي ستستمر حتى 2025، لا تحدد كمية الغاز الطبيعي المسال التي سيتم توفيرها سنويا.

ومشروع تصدير «سخالين - 2» بقيادة «غازبروم»، يتم تشغيله عن طريق شركة سخالين للطاقة، التي قامت بتصدير 7.2 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال خلال ساعة واحدة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية. من جهة أخرى، أقرت جهات التنظيم الألمانية تصاريح البناء للقطاعات الأولى من خط أنابيب يربط محطة جديدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال الجديد في جزيرة روجن الألمانية في بحر البلطيق.

وتعد محطة روجن بين عديد من منشآت استيراد الغاز الطبيعي المسال الجاري إنشاؤها في ألمانيا للمساعدة على إحلال الغاز الطبيعي الروسي، الذي كان يوما أحد واردات الطاقة الحيوية التي توقفت وسط العقوبات عقب الحرب في أوكرانيا.

أسعار النفط تستهل تعاملات الأسبوع على صعود

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال جلسة الاثنين، بداية تعاملات الأسبوع، مع قلة المعروض العالمي بفعل خفض الصادرات من السعودية وروسيا، الأمر الذي تفوق في تأثيره على مخاوف متعلقة بنمو الطلب العالمي في ظل أسعار فائدة مرتفعة.

وبحلول الساعة 15:21 بتوقيت غرينيتش صعدت أسعار خام برنت 0.11 في المائة إلى 84.85 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 0.03 في المائة إلى 81.00 دولار للبرميل.

ينقضي أجل عقود خام غرب تكساس الوسيط لشهر سبتمبر (أيلول) يوم الثلاثاء، وارتفعت عقود أكتوبر (تشرين الأول) الأكثر نشاطا 73 سنتا إلى 81.39 دولار للبرميل.
وتسحب الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، مستويات قياسية من المخزونات جمعتها في وقت سابق هذا العام إذ تقلص المصافي الصينية المشتريات بعد تخفيضات في الإمدادات طبقتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها ومنهم روسيا أو المجموعة المعروفة باسم «أوبك بلس». ودفع هذا أسعار النفط إلى تجاوز 80 دولارا للبرميل.

وفي يوليو (تموز) انخفضت الشحنات السعودية إلى الصين 31 في المائة مقارنة بيونيو (حزيران)، فيما ظلت روسيا بخامها الذي يباع بأسعار أقل، أكبر مورد للصين؛ وفقا لبيانات الجمارك الصينية.

ورفعت السعودية سعر البيع الرسمي لخامها العربي الخفيف إلى أعلى مستوى في ستة أشهر في يوليو، كما رفعته لشهري أغسطس (آب) وسبتمبر. وانخفض إنتاج الرياض إلى نحو 9 ملايين برميل يوميا في ظل تخفيضات «أوبك بلس».

شد وجذب في أسواق النفط العالمية فماذا ينتظر الأسعار؟ اندبندنت

صعدت أسعار النفط اليوم الإثنين، في أولى جلسات تداولات الأسبوع، للجلسة الثالثة على التوالي، مع زيادة المخاوف من تقلص المعروض ونقص الإمدادات، ما يعوض تأثير أخطار الطلب المتزايدة في الاقتصادات الكبرى وتحديداً الصين وأميركا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة واحد في المئة أو 85 سنتاً، لتصل إلى 85.65 دولار للبرميل كما زادت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.2 في المئة أو دولار، لتصل إلى 82.26 دولار للبرميل.

وينقضي أجل عقود خام غرب تكساس الوسيط لشهر سبتمبر (أيلول) غداً الثلاثاء.

كانت أسعار الخام قد سجلت مكاسب أسبوعية متتالية على مدار سبعة أسابيع، لكنها لم تستطع الحفاظ عليها خلال الأسبوع الماضي متحولة إلى تحقيق أول هبوط أسبوعي منذ يونيو (حزيران)، مع زيادة المخاوف في شأن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين واحتمال زيادة أسعار الفائدة الأميركية على بوادر تقلص المعروض.

لكن الأسعار تواصل الارتفاع منذ جلسة الخميس الماضي مسجلة ارتفاعاً تجاوز 2.5 في المئة في آخر ثلاث جلسات حتى الآن.

وأدت قيود الإمدادات من قائدتي تحالف «أوبك+» السعودية وروسيا، إلى استمرار بقاء أسعار النفط مرتفعة بصورة ملحوظة من أدنى مستوى لها في شهر يونيو الماضي، في حين تقلصت مخزونات الخام الأميركية إلى أقل مستوى منذ يناير (كانون الثاني) الماضي.

ودفع ذلك عدد من المراقبين، ومن بينهم «وكالة الطاقة الدولية» إلى توقع نقص في المعروض وارتفاع في الأسعار قبل نهاية العام الحالي.

ومع ذلك، يرى بنك «سيتي غروب» ومؤسسات أخرى أن أسعار النفط ستتراجع مع ضعف الاستهلاك وتضخم المعروض.

وتتقلص إمدادات النفط العالمية للشهر الثاني على التوالي في أغسطس (آب) الجاري مع تراجع صادرات «أوبك+» من الخام، كما قال كبير مديري المحفظة في «فانت إيدغ 8» في سنغافورة ستيفانو غراسو.

وأضاف «العرض الكلي ينخفض والطلب يرتفع.. ما لم يكن هناك ركود وتباطؤ أو انخفاض في الطلب، فإن تحالف «أوبك+» هو المسيطر»، بحسب ما ذكرت وكالة «رويترز».

نقص المعروض العالمي

في الصدد ذاته، قال المتخصص في الشؤون النفطية كامل الحرمي، إن «ارتفاع أسعار النفط جاء مدعوماً بصورة رئيسة من علامات نقص المعروض العالمي في أسواق التداول الفوري، لا سيما مع انخفاض الصادرات من السعودية وروسيا الذي طغى على أخطار أزمات الاقتصاد الكلي والمخاوف في شأن نمو الطلب العالمي».

وأضاف الحرمي، أن «هناك عوامل أخرى مؤثرة في أسعار الخام من بينها تباطؤ النمو في الصين ورفع أسعار الفائدة المحتمل في الولايات المتحدة، إذ يؤديان إلى تراجع الطلب على الوقود في أكبر اقتصادين في العالم».

عوامل اقتصادية مؤثرة

وقال محلل أسواق النفط العالمية، إن «العوامل الاقتصادية هي المتحكم الرئيس في أسعار النفط، ولكن تنافسها العوامل الجيوسياسية التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً داخل الأسواق».

وذكر كرم، أن تحالف «أوبك+» مسيطر نوعاً ما على التفاوت الكبير في أسعار النفط من خلال أخذ القرارات التي من شأنها أن تصب في مصلحة الجميع للوصول للأسعار العادلة، متوقعاً أن ترتفع الأسعار قليلاً في الشهر المقبل حتى انتهاء فترة موسم الصيف والسفر، الذي من المرجح بعدها إما أن تستقر الأسعار أو تنخفض قليلاً إلى أن تدخل فترة موسم الشتاء ويرتفع الطلب على وقود التدفئة.

بيانات صينية ضعيفة

وقدمت الصين بعض المشاعر الهبوطية في أسواق النفط مع مزيد من التباطؤ في الإنتاج الصناعي الذي يلقي بثقله على أسعار الخام.

وأدت المؤشرات المتزايدة على المخاطر التي يواجهها الاقتصاد في الصين، بدءاً من المستهلكين المتشائمين إلى الصادرات الضعيفة، وقطاع العقارات المتعثر إلى انخفاض أسعار النفط الأسبوع الماضي.

وساعد خفض البنك المركزي الصيني لسعر الإقراض الرئيس اليوم الإثنين وتجنبت خفض الفائدة على الرهون العقارية، على تعويض بعض من هذا الضغط الهبوطي.

وتعتمد الصين، أكبر مستورد للخام في العالم على مخزونات قياسية تراكمت، في وقت سابق من هذا العام، مع تقليص المصافي لمشترياتها بعد تخفيض الإمدادات من قبل تحالف «أوبك+»، ما دفع أسعار النفط العالمية إلى تجاوز 80 دولاراً للبرميل.

وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن شحنات السعودية إلى الصين في يوليو (تموز) الماضي تراجعت 31 في المئة عن يونيو 2023، بينما ظلت روسيا بخامها المخفض أكبر مورد للعملاق الآسيوي.

كما عززت المصافي الصينية صادرات المنتجات المكررة في يوليو، مدفوعة بهوامش التصدير القوية.

فجوة سعرية

في الوقت نفسه بدأت أسعار بعض المنتجات المكررة مثل الديزل، الوقود الأساسي للاقتصاد العالمي، تعكس الندرة المتوقعة هذا الشتاء، مما زاد الفجوة السعرية مع النفط الذي صنعت منه. وارتفعت العقود الآجلة للبنزين في نيويورك بنسبة 15 في المئة هذا العام، متجاوزة أيضاً أسعار النفط الخام.

الاتحاد الأوروبي يصل إلى هدف تخزين الغاز بنسبة 90 في المئة

محمود الجمل

اندبندنت

وصل الاتحاد الأوروبي إلى هدف تخزين الغاز بنسبة تصل إلى 90 في المئة في 16 أغسطس (آب) الجاري، قبل نحو 11 أسبوعاً من الموعد النهائي الذي حدده الاتحاد حتى مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، بحسب ما أظهرت بيانات من «Gas Infrastructure Europe» الجمعة الماضي.

انخفاض الطلب على الغاز في فصل الصيف الواسع يعني احتمال استمرار الملء أيضاً، إذ إنه من المقرر أن تتجاوز المخزونات في شمال غربي أوروبا نحو 95 في المئة بنهاية سبتمبر (أيلول) المقبل»، وفقاً لـ«ستاندرد أند بورز».

كان تحديد أهداف الملء الإلزامي جزءاً من استجابة الاتحاد الأوروبي في منتصف عام 2022 لأزمة الغاز والأسعار القياسية الناجمة عن تقليص الصادرات الروسية إلى أوروبا.

وسجلت أسعار الغاز القياسي الهولندي «TTF» عند أعلى مستوى له على الإطلاق عند 319.98 يورو/ ميغاواط ساعة في 26 أغسطس 2022.

ومنذ تلك الذروة انخفضت الأسعار بفضل مستويات التخزين القوية وتقليص الطلب، إذ سجلت أسعار الغاز الشهر المقبل في 17 أغسطس الجاري عند 36.45 يورو/ ميغاواط ساعة.

سلط تحرك الاتحاد الأوروبي لفرض الملء الإلزامي الضوء على الأهمية الاستراتيجية لسعة تخزين الغاز في أوروبا، والتي كانت تستخدم في السابق كأداة سوقية للاستفادة من فروق الأسعار في الصيف والشتاء.

وينظر إلى الانتشار الواسع الحالي في دفع مزيد من الحقن (إعادة تعبئة منشآت التخزين) خلال الفترة المتبقية من الصيف. وقال تاجر مقيم في سويسرا «أعتقد أن الأشخاص الذين لديهم سعة تخزين سيستمرون في الاستفادة منها».

في غضون ذلك قال مفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي، قادري سيمسون، الجمعة الماضي إن «تحقيق هدف التخزين يؤكد أن الاتحاد الأوروبي مستعد جيداً لفصل الشتاء»، مضيفاً في بيان «سيساعد هذا على زيادة استقرار الأسواق في الأشهر المقبلة».

سوق الطاقة في موضع مستقر

وتابع سيمسون «سوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي في وضع أكثر استقراراً بكثير مما كانت عليه هذا الوقت من العام الماضي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الإجراءات التي اتخذناها على مستوى الاتحاد الأوروبي».

وأضاف «لكننا رأينا في الأسابيع الأخيرة أن سوق الغاز لا تزال حساسة. وستواصل المفوضية مراقبة الوضع حتى تظل مستويات التخزين مرتفعة بما يكفي مع دخول الشتاء المقبل».

في تلك الأثناء قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين الجمعة الماضي، إن «مستويات التخزين المرتفعة ستساعد أوروبا على أن تكون آمنة هذا الشتاء»، مضيفة «معاً نفطم أنفسنا عن الغاز الروسي».

أصبح الملء هذا الصيف أسهل بشكل كبير بسبب شتاء 23/2022 المعتدل للغاية، والذي ترك مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي لا تزال ممتلئة بنسبة 56 في المئة من السعة في نهاية موسم السحب التقليدي في مارس (آذار) الماضي.

وشهد الشتاء الماضي فترة من الحقن الصافي في يناير (كانون الثاني) 2023 وعادة ما يكون شهر ذروة الانسحاب، إذ ارتفعت درجات الحرارة فوق المعايير الموسمية.

بينما تم تسجيل أحر يوم في شهر يناير الماضي في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك بولندا وجمهورية التشيك وأجزاء من منطقة البلطيق بدرجات حرارة تصل إلى 19 درجة مئوية - 18 درجة مئوية فوق المعدل الطبيعي الموسمي.

قدرة أوكرانيا

مع وصول المخزونات بالفعل إلى 90 في المئة من طاقتها الآن، وسط ترجيحات أن يستمر الملء حتى تتصدر المخزونات، تحول التجار أيضاً إلى سعة التخزين الفائضة في أوكرانيا لتخزين الغاز.

وفي المملكة المتحدة وسعت شركة إمدادات الغاز والكهرباء في بريطانيا «سنتريكا» سعة موقعها الخام إلى 54 مليار قدم مكعب (1.53 مليار متر مكعب) بعد أن استأنفت عمليات التخزين في سبتمبر 2022 بسعة 30 مليار قدم مكعب.

كما أطلق الاتحاد الأوروبي آلية شراء الغاز المشتركة مع المناقصات الأولى التي عقدت في أبريل (نيسان) ويونيو(حزيران) الماضيين، مما يسمح للمشترين بتجميع طلبهم والتوافق مع الموردين جزئياً حتى يتمكنوا من شراء الغاز لحقن التخزين.

ومع ذلك فإن التخزين الكامل ليس ضماناً لأمن الإمدادات الشتوية، في حين أن التخزين يوفر عادة 25 في المئة إلى 30 في المئة من الغاز المستهلك في الاتحاد الأوروبي خلال فصل الشتاء، فإن الشتاء البارد الذي طال أمده قد يؤدي إلى انخفاض المخزونات بشكل خطر، خصوصاً مع انخفاض الإمدادات الروسية كثيراً.

في الأثناء حذرت هيئة صناعة التخزين الألمانية (INES) في 10 أغسطس الجاري من أن خطر نقص الغاز في ألمانيا خلال الشتاء يظل خطراً إذا كانت درجات الحرارة «شديدة البرودة» على رغم ارتفاع مستوى التخزين حالياً.

في تحليل سيناريو الغاز المحدث قال المعهد الوطني للإحصاء إنه حتى لو تم ملء مواقع التخزين بالسعة، فلا يزال هناك احتمال ألا يتم تلبية الطلب على الغاز بالكامل في حالة الشتاء شديد البرودة.

من جهته قال رئيس اتحاد مشغلي أنظمة تخزين الغاز في ألمانيا «آي أن إي أس» سيباستيان بليشك، إنه «لا يزال خطر حدوث نقص في الغاز أثناء درجات الحرارة الباردة قائماً ومن المحتمل أن يظل معنا حتى شتاء 2027/2026 من دون مزيد من إجراءات البنية التحتية».

وأضاف «لقد تحركت ألمانيا والاتحاد الأوروبي بالفعل لنشر بنية تحتية جديدة عائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، مما يجعلها أكثر مرونة من منظور التوريد»، مستدركاً «لكن يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على جذب مزيد من الغاز الطبيعي المسال في فترات ارتفاع الطلب المرتبط بالطقس، على رغم أنه سيعتمد على سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي المتقلب».

انخفاض صادرات الوقود الروسي.. ودولتان عربيتان تحصدان كميات أكبر من البنزين والديزل

حياة حسين
اندبندنت

ارتفعت صادرات الوقود الروسي من البنزين والديزل إلى ليبيا وتونس العربيتين، خلال أول أسبوعين من شهر أغسطس/آب الجاري، رغم هبوط صادرات موسكو بنسبة 11%، بسبب اصطدام الأسعار بالسقوف التي وضعتها الدول الصناعية عليها.

وهبطت صادرات الديزل والبنزين الروسيين إلى 1.04 مليون برميل يوميًا في شهر أغسطس/آب الجاري، مقارنةً بشهر يوليو/تموز الماضي، وفق بيانات شركة «فورتيكسا»، التي جمعتها وكالة بلومبرغ، اليوم الإثنين 21 أغسطس/آب (2023).

وأوضحت البيانات أن تركيا ما تزال تتربع على صدارة المشترين لوقودَي البنزين والديزل الروسيين خلال الشهر الجاري.

ووضعت مجموعة الدول الـ7 والاتحاد الأوروبي وأستراليا سقوفًا لأسعار الديزل والبنزين وأنواع الوقود الروسية الأخرى للحفاظ على إمدادات الأسواق، مع الحدّ من عائدات موسكو، في 5 فبراير/شباط الماضي.

وكانت صادرات الوقود الروسي قد تجاوزت سقف الأسعار الذي فرضته الدول الغربية على موسكو في أعقاب غزوها أوكرانيا، مع ارتفاع الأسعار العالمية من مصادر أخرى، وسط طلب قوي ومستويات تخزين منخفضة، وفق بيانات «أرغوس ميديا»، مطلع الشهر الجاري، التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

هبوط 14%

هبطت صادرات الوقود الروسي بنسبة 14%، على أساس شهري، خلال أول 12 يوم من أغسطس/آب الجاري (2023)، وفق بيانات شركة فورتيسكا.

وانخفضت صادرات الوقود الروسي إلى 2.29 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى لها منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي (2022)، إذ تراجعت شحنات المنتجات الرئيسة من البنزين والديزل والنافثا.

وهبطت صادرات النافثا لأدنى مستوى في شهرين إلى 351 ألف برميل يوميًا، ويمثّل ذلك 15% من إجمالي صادرات الوقود الروسي خلال هذه المدة.

وهوت صادرات البنزين ومشتقات النفط الروسي المخلوطة الأخرى إلى النصف، وسجلت 58 ألف برميل يوميًا.

كما هبطت صادرات زيت الوقود إلى أدنى مستوى لها منذ شهر يونيو/حزيران 2022، وسجلت 680 ألف برميل يوميًا.

ارتفاع تدفقات وقود الطائرات
صعدت صادرات الوقود الروسي من وقود الطائرات وزيت الوقود الناتج عن التقطير التفريغي، في أول 12 يوم من شهر أغسطس/آب الجاري، رغم الهبوط الملحوظ لصادرات موسكو من المشتقات النفطية الأخرى، وفق بيانات «فورتيكسا».

وزادت صادرات زيت الوقود الناتج عن التقطير التفريغي إلى أعلى مستوى في 3 أشهر، وبلغت 109 آلاف برميل يوميًا.

كما شهدت صادرات وقود الطائرات الأمر نفسه، إذ ارتفعت إلى أعلى مستوى في 3 أشهر، وبلغت 50 ألف برميل يوميًا.

وأظهرت البيانات أن السبب الرئيس لتراجع صادرات الوقود الروسي هو تجاوز السقوف السعرية لمشتقات النفط من موسكو.

وضع تحالف مجموعة الدول الـ7 والاتحاد الأوروبي وأستراليا سقفًا لسعر البرميل 100 دولار على المنتجات التي تُتَداوَل بعلاوة على النفط الخام، خاصةً الديزل، و45 دولارًا للبرميل للمنتجات التي تُتَداوَل بسعر مخفض، مثل زيت الوقود والنافثا.

وأظهرت بيانات «أرغوس»، مطلع الشهر الجاري، أن أسعار الديزل والديزل الأحمر والنافثا وزيت الوقود الروسي المنشأ في البحر الأسود ومنطقة البلطيق قد تجاوزت تلك الحدود القصوى في الأسابيع الأخيرة، وفق تقارير اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

واردات الصين من النفط السعودي في ظل تخفيضات أوبك+ الطوعية.. هل تتأثر؟

هبة مصطفى

الطاقة

شكّلت واردات الصين من النفط السعودي محلّ جدل بعد أن سجلت في يوليو/تموز الماضي أدنى مستوياتها منذ ما يزيد عن عام، ورجّحت توقعات استمرار انخفاضها خلال الربع الثالث من العام الجاري 2023.

ورغم أن تراجع صادرات الخام السعودي إلى بكين كان لافتًا للنظر، فإن صادرات عدد من كبار المُصدّرين بتحالف أوبك+، ومن بينهم روسيا، سجلت انخفاضًا أيضًا، ما دفع الصين إلى البحث عن إمدادات بعيدًا عن كبار الموّردين، حسب تحليل أجرته رويترز.

ويبدو أن استمرار خفض إنتاج تحالف أوبك+، والخفض الطوعي الإضافي الذي أعلنته السعودية، قد يغير خريطة الشراء خلال الربع المذكور، إذ زادت حصص صادرات موّردين صغار إلى أكبر الاقتصادات الآسيوية، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

واردات الصين وأسباب التراجع

سجلت واردات الصين من النفط السعودي في يوليو/تموز الماضي أدنى مستوياتها منذ 13 شهرًا (من يونيو/حزيران 2022)، طبقًا لبيانات جمركية.

وبلغت واردات بكين من الرياض، الشهر الماضي، 5.65 مليون طن متري (1.33 مليون برميل يوميًا)، بنسبة تراجع 14% على أساس سنوي و31% على أساس شهري.

ولم تنخفض واردات الصين من النفط السعودي وحده في شهر يوليو/تموز الماضي، إذ تراجعت -أيضًا- واردات بكين النفطية من روسيا -العضو في تحالف أوبك+- بنسبة 26%، إلى 1.9 مليون برميل يوميًا، رغم أن موسكو تربّعت على عرش الموّردين إلى الدولة الآسيوية في 2023.

ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حجم صادرات النفط السعودي من عام 2021 حتى 2023:

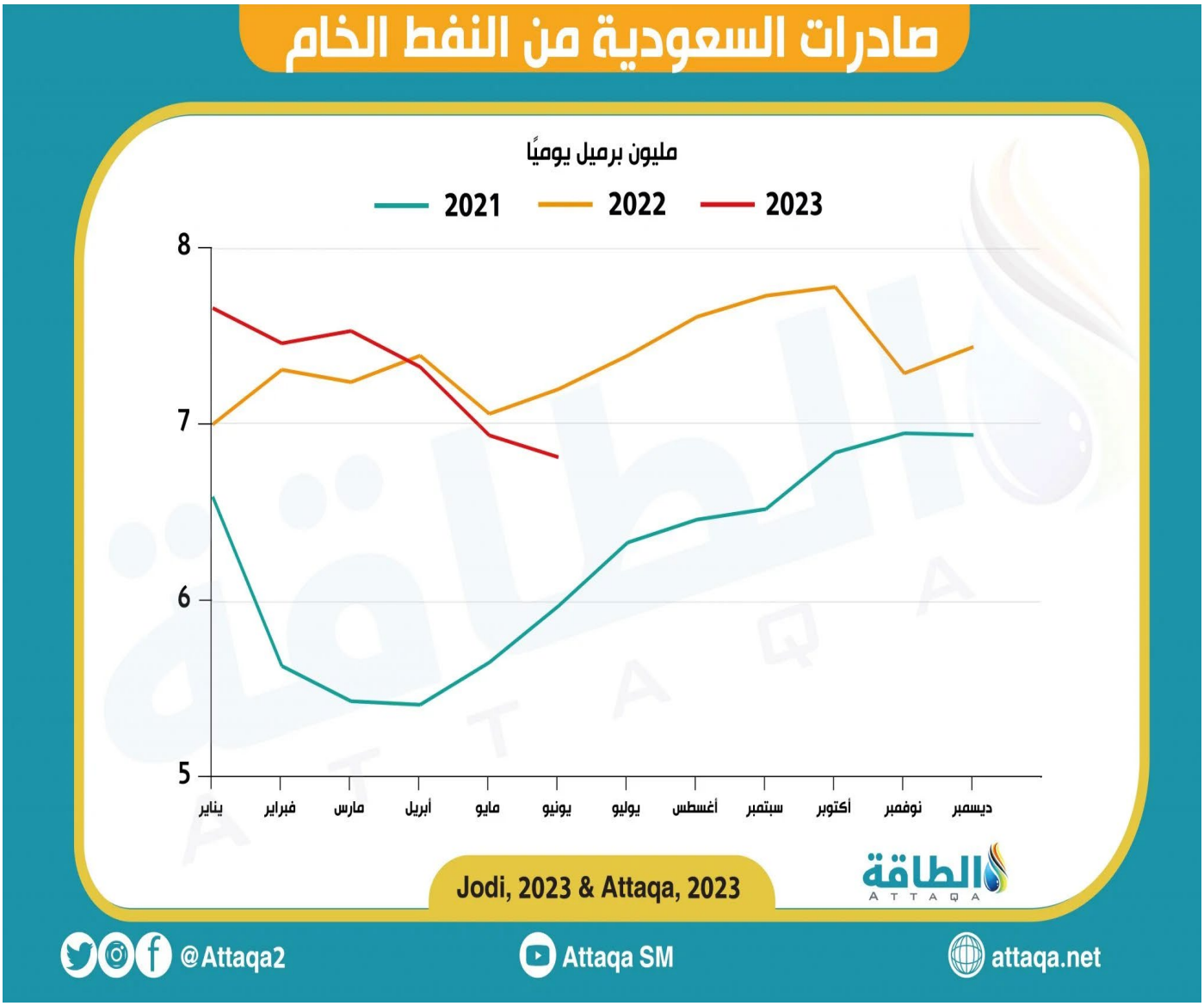

ويرجع معدل الانخفاض إلى التزام السعودية وروسيا بتخفيضات الإنتاج المعلنة من قبل تحالف أوبك+، بجانب الخفض الطوعي الذي أعلنته السعودية -خلال المدة من شهر يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول- بمقدار مليون برميل إضافية يوميًا.

ومن جانب آخر، تقلّصت الخصومات على خام إسبو الروسي في ظل زيادة الطلب الهندي والطلب في موسكو، إلى حدٍّ دفعَ الأخيرة نحو إعلان خفضها صادرات النفط بمعدل 500 ألف برميل يوميًا خلال شهر أغسطس/آب الجاري لتلبية الطلب المحلي على المشتقات النفطية.

توقعات الربع الثالث

عادةً ما تمثّل واردات الصين من النفط السعودي والروسي الجانب الأكبر من إمداداتها -بوصفهما أكبر الموّردين إلى البلد الآسيوية-، لكن الأمر قد يختلف خلال الربع الثالث من العام الجاري 2023، لأسباب عدّة.

وبخلاف خفض الإنتاج المعلَن من قبل تحالف أوبك+ والخفض الإضافي للسعودية، هناك عامل مهم ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بعدما أعلنت الرياض رفع سعر البيع الرسمي لدرجات الخام العربي الخفيف الرئيسة.

وكانت السعودية قد قررت رفع سعر الخام في يوليو/تموز الماضي إلى أعلى المستويات في غضون 6 أشهر، وامتدّ رفع الأسعار إلى شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول -أيضًا- ليغطي الربع الثالث من العام، خاصة بعد تراجع الإنتاج النفطي للمملكة إلى 9 ملايين برميل يوميًا.

وتُشير التوقعات إلى أن واردات الصين من النفط السعودي قد تتراوح بين 1.6 و1.7 مليون برميل يوميًا في أغسطس/آب الجاري، انخفاضًا من 1.99 مليون برميل يوميًا خلال الشهر ذاته من العام الماضي 2022.

كما ينخفض حجم واردات الشهر الجاري عن تقديرات متوسط النصف الأول من العام الجاري (من يناير/كانون الثاني حتى نهاية يونيو/حزيران)، بنحو 1.87 مليون برميل يوميًا، طبقًا لبيانات فورتكسا.

وتوقّع محللون استمرار تراجع واردات الصين من النفط السعودي، خلال الربع الثالث من العام الجاري (من يوليو/تموز حتى نهاية سبتمبر/أيلول).

بدائل بكين
في ظل تراجع واردات الصين من النفط السعودي والروسي وتوقعات استمرار هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثالث من 2023، ولمواجهة ارتفاع أسعار الخامات، اضطرت بكين إلى الاعتماد على صغار موّرديها لتأمين شحنات أقلّ سعرًا.

ولجأت أكبر مستوردي النفط في العالم إلى دول مثل البرازيل وإيران وأنغولا لتعويض التراجع القياسي في مخزوناتها، وارتفعت شحنات أكبر دول أميركا الجنوبية للصين -في يوليو/تموز- إلى 650 ألف برميل يوميًا بنسبة 167%.

وتعاقدت الصين مع البرازيل -أيضًا- على شحنة تزيد عن مليون برميل يوميًا، لتزويد مصافي التكرير بالإمدادات اللازمة في أغسطس/آب الجاري.

وزادت واردات الصين من أنغولا إلى 574 ألف و581 برميل يوميًا في يوليو/تموز الماضي، بزيادة قدرها 27% عن الشهر السابق له.

وذهب محللون إلى تفضيل الصين للميزات السعرية التي يقدّمها النفط الإيراني، خاصة أن طهران تزيد من حجم صادراتها في الآونة الأخيرة، محذّرين من تداعيات ذلك على حصة واردات الصين من النفط السعودي.

وقلّلت المحللة في فورتكسا، إيما لي» من تداعيات تراجع واردات الصين من النفط السعودي خلال شهر يوليو/تموز الماضي، مشيرة إلى أن الانخفاضات المتوقعة للواردات لن تدوم طويلًا، خاصة أن البلدين تربطهما اتفاقيات توريد حديثة وطويلة الأجل.

شكراً